

من المكلفة بتسيير وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار إلى

04/10/2021

N° 846

الموضوع: حول تقرير خبير المحاسبة المتعلق بدراسة التشخيص المالي والإقتصادي في إطار إعادة هيكلة بعض المؤسسات طبقا لأحكام الفصل 15 من القانون عدد 47 لسنة 2019

المرجع: مكتبكم الواردان بتاريخ 06 أبريل و 13 سبتمبر 2021

المصاحيب: مكتوبي عدد 377-18000-08-2021 الصادر بتاريخ 08 جوان 2021

تبعا لمكتوبيكم المشار إليهما بالمرجع أعلاه والذين طلبتم بمقتضاهما توضيحات حول دراسة التشخيص المالي والإقتصادي في إطار عمليات إعادة هيكلة بعض المؤسسات طبقا لأحكام الفصل 15 من القانون عدد 47 لسنة 2019 المؤرخ في 29 ماي 2019 المتعلق بتحسين مناخ الاستثمار وحول عملية التمويل عن طريق قروض، بشرفتي إعلامكم أنه تمت إحالة مكتبكم الوارد بتاريخ 06 أبريل 2021 المشار إليه بالمرجع أعلاه إلى الإدارة العامة للتمويل، للاختصاص باعتبارها الإدارة المختصة للإجابة على تساؤلكم حول مكونات برنامج إعادة الهيكلة وقد تم إعلامكم بذلك بمقتضى مكتوبي عدد 08-2021-18000 بتاريخ 08 جوان 2021 والذي تجدون نسخة منه طي هذا.

مع العلم أنّ تدخلات شركات الإستثمار والصناديق المذكورة أعلاه في رأس مال المؤسسات التي تتم إحالتها بصفة اختيارية بسبب الوفاة أو العجز عن التسيير أو التقاعد أو المؤسسات التي تتم إعادة هيكلتها، لا تعتبر أنها تمت في إطار عمليات استثمار على معنى الفصل 3 من قانون الإستثمار، وبالتالي فإنّ الشرط المتعلق بالحصول على شهادة إيداع تصريح بالإستثمار لدى المصالح المعنية بقطاع النشاط طبقا للترتيب الجاري بها العمل، يكون غير مستوجب في هذه الحالات. وقد تمّ بيان ذلك بالمذكرة العامة عدد 19 لسنة 2020 الصادرة عن الإدارة العامة للدراسات والتشريع الجبائي بتاريخ 07 أوت 2020.

وعليه، وفي الحالة الخاصة وإذا تعلق الأمر بعمليات إعادة هيكلة تتمّ طبقا لأحكام الفصل 15 من القانون المتعلق بتحسين مناخ الإستثمار وفي إطار برنامج إعادة هيكلة على معنى الفصل 13 من المرسوم عدد 30 المشار إليه أعلاه، فإنّ تدخلات شركات وصناديق الإستثمار ذات رأس مال تنمية في عملية الترفيع في رأس مال المؤسسات الصغرى

والمتوسطة موضوع إعادة الهيكلة يمكن أن تخول الإنتفاع بالإمتيازات الجبائية بعنوان إعادة الإستثمار الممنوحة بهذا العنوان شريطة توفر بقية الشروط المستوجبة لذلك.

وتقبلوا سيدي، فائق عبارات الاحترام والتقدير.

والسّلام
عن المكلفة بتسيير وزارة الاقتصاد
والمالية ودعم الإستثمار وبتفويض منها

المندوب العام
للدراسات والتشريع الجبائي
يحيى الشحلاوي